Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهو الحدّ ؛ أي بيان ممّاذا تركبت تلك الحقيقة من الذّاتيات . وليس هناك استدلال ، ولا قياس ، ولا تصديق يطلب البرهان علّته .

مثاله : قولهم : «ماهية الإنسان مركبة من الحيوان والنّاطق» . فإنّه لا يردّ عليهم هذا التقسيم ، وهو أنّ ماهية الإنسان إن كانت مشعورًا بها استحال طلبها للعلم بها ؛ وإن لم تكن مشعورًا بها استحال طلبها ، لأنّ طلب الشّيء يستدعي الشّعور به أولاً .

وذلك لأنّ القوم وجدوا حقيقة مخصوصة ، فبحثوا عنها : هل هي [12ظ] بسيطة ؟ فبحثوا عند ذلك على الأجزاء التي تركّبت منها . وهذا القدر لا يتوجّه عليه ذلك الإشكال .

الثّاني : لِمَ قلتَ : «إنّ الذّهن إذا كان غافلاً عنها لا يصحّ أن يصير طالبًا ؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون الذّهن غافلاً عنها من حيث هي هي ، لكن عارضًا من عوارضها يشعر به الذّهن فيصير طالبًا لها بسبب الشّعور بعارض من عوارضها ؟

مثاله : أن نشعر بأنّ لها عدّة الإدراك والتّحريك ولا نعلم ماهيته . فتصير أذهاننا طالبة لمعرفة ذلك الشّيء الذي باعتباره يدرك ، وباعتباره يتحرّك .

وهذا غير السّؤال الذي سأل عنه نفسه ثمّ أجاب عنه .

الثّالث : لِمَ لا يجوز أن ننظّم قياسًا نستنتج به نتيجة كانت عندنا مجهولة ، ثمّ تكون تلك النتيجة تستلزم أن نتصوّر ماهية أخرى كانت عندنا مجهولة ؟ وعلى هذا الفرض نكون قد اكتسبنا تصوّر تلك الماهية المجهولة ، لا من حيث هي هي ، بل تبعًا لاكتساب ذلك التّصديق النظري الذي كان مجهولاً ثم صار معلومًا .

واعلم أنّا قد ذكرنا في **نقض المحصّل** ، وفي **زيادات النّقيضين**[1] كلامًا

---

1 الأصل : «زيادات النقضين» ؛ والأصحّ ما أثبتناه ، كما جاء في شرح نهج البلاغة للمؤلّف . (انظر : شرح نهج البلاغة : 1/ص 61) .